

كيف ورّع مجلس الشعب السوري النفوذ داخل لجانه؟

يحدد القرار رقم ١٠٩ لعام ٢٠٢٦ توزيع أعضاء مجلس الشعب على لجنة واحدة أو أكثر من لجانه الدائمة الست والعشرين، كما يسمّي رئيساً ونائباً للرئيس لكل لجنة، إضافة إلى مقرر في حالتين. وقد أصدر رئيس مجلس الشعب، عبد الحميد عقيل العواك، القرار في ٢٧ آب/أغسطس، استناداً إلى المادة ٣٠ (١) والمادة ٢٢ (٨) من النظام الداخلي الذي أقر في ٣٠ تموز/يوليو، وذلك عقب خمس جلسات عقدها مكتب المجلس بين ٧ و٢٦ آب/أغسطس. وبموجب النظام الداخلي، يتولى مكتب المجلس، برئاسة رئيس المجلس، تعيين قيادات اللجان وتوزيع الأعضاء عليها. وتتمتع هذه اللجان بصلاحيات تشمل طلب الوثائق من الوزارات والهيئات العامة، واستدعاء المسؤولين، وإجراء زيارات ميدانية، وإحالة ما تكشفه من مخالفات جنائية أو مالية أو إدارية إلى الجهات القضائية والرقابية المختصة.

اللجان ورؤساؤها ونوابهم

اللجنة	الرئيس	نائب الرئيس	عدد الأعضاء
الاستثمار وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة	حسام الدين محمد زكريا تترى	عايش خليف الحسين الزرقا	١٧
التعليم العالي والبحث العلمي	أحمد قدور العقل	محمد رامز كورج	١٧
الصحة	عارف عبد الحميد رزوق	أوس فايز عثمان	١٧
الإدارة المحلية والتنمية	عماد علي الأشرفاني	محمود صالح العريض	١٧
الشؤون الدستورية والتشريعية	عبد الناصر حسن حوشان	حسن إبراهيم الدغيم	١٦
الشؤون الدبلوماسية والقنصلية	سميرة أيمن وتار	نوار إلياس نجمة	١٦
الدفاع والأمن الوطني والطوارئ	خلدون جمال الأحمد	منذر أحمد سراس	١٦
العدالة الانتقالية والسلام الأهلي	أسامة محمد صالح العساف	ماهر عبد الوهاب علوش	١٦
الحريات العامة وحقوق الإنسان	حسن محمد سليم صوفان	ياسر شحادة	١٥
الشؤون الاقتصادية	لينا فهيم عيزوقي	عبد الله زهير الزايد	١٤
الشؤون الاجتماعية والعمل	محمود كامل مصطفى	علوان عايد العلي	١٤
الأوقاف والشؤون الدينية والإفتاء	عدنان محمد جمال الدين الخطيب	صبح البداح	١٢

ضحايا وشهداء الثورة السورية	أيمن عبده شمو	ميرفت محمد صبحي توتو	١٠
التربية والتعليم	وضاح نجيب رجب	عبد الفتاح حسين عبيد	١٠
الزراعة والأمن الغذائي	إسراء زهير المشهور	حمود إبراهيم الحمود	١٠
الثقافة والتراث والتنوع الثقافي	طارق محمد سلو	نزار الرشدان	١٠
القوانين المالية	مصطفى يحيى عكوش	عدنان أحمد المسالمة	٩
الإعلام	مؤيد هائل القبلاوي	محمد نايف بلعاس	٩
المعابر الحدودية العامة والجمارك	محمد سرور المذيب	عبد الرزاق الرئيس	٩
الشباب والرياضة	وجدي طريف زيدو	أسامة محمود الناعوس	٨
السياحة	محمود ماضي العلي	علي مسعود	٨
الطاقة	إقبال محمد منصور	عبد الكريم صالح عقدي	٨
الموازنة والحسابات	أمين بشير البشير	حسام الدين محمد رزمة	٧
الاتصالات والتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات	لارا فتحي قديد	سامر دوران قررة علي	٧
النقل والملاحة	كيم حسن إبراهيم	محمد فواز المحلي	٧
الأسرة والمرأة	أسماء فرحان السباعي	رانكين محمد عبده	٧

وسُمّي مقرر بصورة صريحة في لجنتين: لجنة الاتصالات والتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، محمد سعدي سكرية؛ ولجنة الطاقة، عبد الحليم خضر العلي.

ماذا تكشف الأرقام؟

تنقسم اللجان، بصورة عامة، إلى فئتين من حيث الحجم. تضم الفئة الأولى ١١ لجنة يتراوح عدد أعضائها بين ١٤ و ١٧ عضواً، بينما تضم الفئة الثانية ١٥ لجنة يتراوح عدد أعضائها بين ٧ و ١٢ عضواً. وتتركز اللجان الأكبر حجماً في الملفات السياسية والقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية والموارد، ومنها الشؤون الدبلوماسية، والاستثمار وإعادة الإعمار، والتعليم العالي، والصحة، والإدارة المحلية، والشؤون الدستورية، والدفاع، والعدالة الانتقالية، والحريات العامة. أما اللجان الأصغر حجماً، فتتولى بصورة أساسية الملفات الفنية والخدمية. وفي المجلد، وُزِعَ ٣٠٦ مقاعد في اللجان على ٢٠٦ أعضاء حاليين في المجلس. ويشغل ٨٩ نائباً مقعدين في لجنتين، فيما يشغل نائبان ثلاثة مقاعد لكل منهما. فمصطفى عبد الرحمن عبيد عضو في لجان الصحة، والحريات العامة وحقوق الإنسان، والشؤون الدبلوماسية والقنصلية. أما عبد الله غنوم، فهو عضو في لجان ضحايا وشهداء الثورة السورية، والأوقاف والشؤون الدينية والإفتاء، والتعليم العالي. وقد تبقى تركيبة اللجان قابلة للتعديل مع شغل المقاعد النيابية الشاغرة، بما فيها المقاعد المخصصة للسويدياء ومقعد محمد كلثوم، ممثل دائرة جسر الشغور في إدلب، الذي توفي قبل الجلسة الافتتاحية للمجلس. ومن اللافت أن أكبر اللجان هي تلك المعنية بإعادة الإعمار والتأهيل والعلاقات الخارجية، ومن بينها لجنة الاستثمار وإعادة الإعمار التي تضم ١٧ عضواً، ولجنة الشؤون الدبلوماسية والقنصلية التي تضم العدد نفسه.

كيف تشكلت قيادات اللجان؟

يحظى الثلث المعيّن من أعضاء مجلس الشعب بحصة كبيرة من المواقع القيادية داخل اللجان، مع تركّز واضح في الملفات السيادية. فمن أصل ٧٠ عضواً عُيّنوا بمرسوم رئاسي، يتّراس عشرة أعضاء لجاناً، فيما يشغل عشرة آخرون منصب نائب رئيس لجنة.

وتشمل اللجان التي يتولى الأعضاء المعيّنون مواقع قيادية فيها الشؤون الدبلوماسية، وإعادة الإعمار، والتعليم العالي، والدفاع، والحريات العامة، والزراعة، والقوانين المالية، والإعلام، والاتصالات، والأسرة، والشؤون الدستورية، والعدالة الانتقالية، والشؤون الاقتصادية، والضحايا، والأوقاف، والموازنة. كما أصبح عدد من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، التي شكّلت بموجب المرسوم رقم ٦٦ لعام ٢٠٢٥، أعضاء في مجلس الشعب، وتولى بعضهم مواقع قيادية في اللجان.

ومن بينهم حسن الدغيم، نائب رئيس لجنة الشؤون الدستورية؛ ونوار نجمة، نائب رئيس لجنة الشؤون الدبلوماسية؛ وعمار برق، العضو في لجنتي التعليم العالي والأسرة والمرأة؛ وأنس العبد، عضو لجنة الاستثمار؛ وحنان البلخي، عضو لجنة الشؤون الدبلوماسية؛ وبدر الجاموس، عضو لجنة الشؤون الاقتصادية؛ ومحمد علي ياسين، العضو في لجنتي الشؤون الاقتصادية والدفاع.

وتترأس نساء خمساً من اللجان الست والعشرين، فيما توزعت التعيينات على مكونات اجتماعية مختلفة. فلينا عيزوقي، وهي إسماعيلية، تترأس لجنة الشؤون الاقتصادية، بينما تترأس لارا قديد، وهي مسيحية، لجنة الاتصالات والتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات. كما تترأس إسراء المشهور لجنة الزراعة والأمن الغذائي، وسميرة وتار لجنة الشؤون الدبلوماسية والقنصلية، وأسماء السباعي لجنة الأسرة والمرأة. وتبرز أيضاً تعيينات تعكس تمثيل أقليات ودوائر انتخابية بعينها. فغابرييل موشي كورية، عضو المنظمة الآثورية الديمقراطية، يشغل عضوية لجنتي العدالة الانتقالية والثقافة والتراث والتنوع الثقافي. ويشغل ليث البلعوس، وهو قيادي درزي من السويداء، عضوية لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان، فيما يشغل عبد الحكيم بشار، من المجلس الوطني الكردي، عضوية لجنة الإدارة المحلية والتنمية. أما صبح البداح، ممثّل العشائر البدوية في السويداء، فيشغل منصب نائب رئيس لجنة الأوقاف والشؤون الدينية والإفتاء.

نقاط تستحق المتابعة

لا تتضمن اللجان الست والعشرون لجنة مستقلة تُعنى باللاجئين وعودة النازحين داخلياً، أو المفقودين والمختفين قسراً، أو السلطة القضائية.

وبدلاً من ذلك، تتوزع المسؤولية عن هذه الملفات بين لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ولجنة العدالة الانتقالية والسلم الأهلي. في المقابل، خُصّصت لجنة مستقلة لملف شهداء الثورة السورية وضحاياها. نقاط تستحق المتابعة

يبرز عدد من المسائل التي قد تكشف، في المرحلة المقبلة، كيفية عمل هيكل اللجان الجديد عملياً. أولاً، لا يظهر اسم مضر حمدان، وهو أحد الأعضاء المعيّنين رئاسياً، في قوائم أي من اللجان الواردة في القرار. وإذا مضى مكتب المجلس في إجراءات فصله المتوقعة، فسيصبح مقعده شاغراً إلى حين تعيين بديل. وفي حال مضى المجلس في فصله، تطرح المذكرة إلهام أحمد، الرئيسة المشتركة السابقة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، كمرشحة محتملة إذا أصبحت عضواً في مجلس الشعب. كذلك، سيكون تحديد ما إذا كان قانون الأحزاب السياسية سيحال إلى لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان، كما يوحي التقسيم الحالي للاختصاصات، أول اختبار عملي لحدود اختصاص اللجان. وأخيراً، يتيح النظام الداخلي لمكتب المجلس إعادة تنظيم اللجان أو دمجها، ما يعني أن الهيكل الحالي ليس نهائياً أو ثابتاً بصورة دائمة.